الأمم المتحدة S/PV.7393



مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٣٩٣**

الخميس، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السيد وانغ مين	. . . .	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	. . . .	السيد سافرونكوف
	الأردن	. . . .	السيدة قعوار
	إسبانيا	. . . .	السيد غونثاليث دي ليناريس
	أنغولا	. . . .	السيد غاسبار مارتينس
	تشاد	. . . .	السيد غومبو
	شيلي	. . . .	السيد أولغوين سيغاروا
	فرنسا	. . . .	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	. . . .	السيد سواريس مورينو
	ليتوانيا	. . . .	السيد ياكوبوني
	ماليزيا	. . . .	السيد ميونغ أونون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.	. . . .	السيدة دافيسون
	نيجيريا	. . . .	السيد لارو
	نيوزيلندا	. . . .	السيد مكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	. . . .	السيدة باور

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2015/77)

1505210 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2015/77)

الرئيس (تكلم بالصينية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جنوب السودان والسودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/134، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/77 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا - البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالصينية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٠٥ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد حسن (السودان): أستهل بياني بتقديم التهنئة لكم ولوفد الصين على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، خاصة وأن هذا الشهر قد شهد استعراض تقرير الأمين العام الدوري بشأن أبيي، والذي تم تقديمه عقب إجراء الاستعراض الاستراتيجي لولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي قبل ذلك.

كما شهد هذا الشهر المداولات حول قرار تجديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة، والذي اعتمدتموه بالإجماع للتو، القرار ٢٢٠٥ (٢٠١٥). وبهذه المناسبة فإنني أعرب أولا عن الامتنان والشكر والتقدير لدولة إثيوبيا الجارة الشقيقة، وجهودها المقدّرة من أجل تعزيز السلام والاستقرار في السودان، لا سيما في منطقة أبيي، من خلال الدور الذي تقوم به القوة الأمنية المؤقتة.

إن القرار الذي تم اعتماده، أكد بوضوح في العديد من فقراته، أهمية الالتزام والتطبيق الكاملين للاتفاقيات الموقّعة بين جمهوريتي السودان وجنوب السودان بشأن تسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي.

كما أكد القرار أن أي تسوية للوضع النهائي لأبيي لن تتم إلا عن طريق الحوار والتفاوض بين الطرفين. لذلك نثمن ما جاء في القرار من فقرات في هذا الخصوص، ونؤكد في نفس الوقت أهمية الالتزام بتطبيق تلك الاتفاقات خاصة اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه لعام ٢٠١١ بشأن الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لمنطقة أبيي واتفاق ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ المبرم بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان بشأن أمن الحدود والآلية السياسية والأمنية المشتركة، واتفاق ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١ بشأن بعثة دعم مراقبة الحدود المبرم بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان، ثم الاتفاقات الموقعة بين الطرفين بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بشأن

التعاون والترتيبات الأمنية. وغني عن الذكر أن جميع هذه الاتفاقات إنما هي كل لا يتجزأ، فهي حزمة واحدة تُطبق جميعها على قدم المساواة ومن دون انتقائية. كما تعلمون فإن نصوص مصفوفة تنفيذ هذه الاتفاقات التي وقع عليها الطرفان، قد أحيلت إلى مجلسكم الموقر وأصبحت وثيقة من وثائقه الرسمية.

إننا إذ نجدد التزامنا الكامل بتنفيذ هذه الاتفاقات، نؤكد في نفس الوقت أن أقصر الطرق لتسوية الوضع النهائي في منطقة أبيي، وفقا لهذه الاتفاقات يبدأ بإنشاء الآليات الإدارية والأمنية المؤقتة، أعني مجلس تشريعي أبيي وإدارة أبيي وجهاز شرطة أبيي. إذ أن إنشاء هذه الآليات من شأنه ملء أي فراغ إداري أو أمني، وتهيئة بيئة مفضية إلى العودة للاستقرار والتعايش السلمي بين المجموعات السكانية في المنطقة الممثلة في قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك، ومن ثم الشروع في تسوية الوضع النهائي للمنطقة بما يحقق الأمن والاستقرار والتعايش الآمن بين مواطنيها، خاصة القبيلتين. وأكد القرار الذي اتخذ على أنه لا بديل للحوار من أجل تسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي، كما حذر القرار من أي إجراء أحادي يقوم به أي من الطرفين في هذا الخصوص، ونحن نقيم ذلك ونؤكد عليه.

فيما يتعلق بما جاء في القرار من إشارة إلى التحضيرات الجارية الآن من جانب حكومة السودان لإجراء الانتخابات في دائرة أبيي، أشير إلى أن هذا أمر طبيعي يجب ألا يكون مثار تساؤل أو توجس، إذ أن ما نص عليه بروتوكول أبيي وكل الاتفاقيات اللاحقة ذات الصلة واضح لا لبس فيه، وهو أن منطقة أبيي – حتى تتم تسوية وضعها النهائي – هي جزء لا يتجزأ من الأراضي السودانية، وينطبق عليها ما ينطبق على سائر الدوائر الانتخابية الأخرى في السودان، وبالتالي فإن إجراء الانتخابات في أبيي ممارسة سيادية لا تتعارض أبدا مع التزامنا الكامل بالتسوية النهائية لوضع أبيي بموجب بروتوكول أبيي والاتفاقيات السابقة الآنفة الذكر.

أكد القرار مرة أخرى القلق إزاء ما سبق وأن اعتبره مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قرارا اتخذته قبيلة دينكا نقوك لإجراء استفتاء من طرف واحد. ونظرا لأن نص هذه الفقرة في القرار السابق كان أشمل فإننا نطالب بالإبقاء عليها كما كانت، ولكن في نفس الوقت، نثمن ما جاء في القرار من تأكيد لرفض المجلس لأي إجراء أحادي. وفي هذا السياق نذكّر مجلسكم الموقر بأننا عندما قمنا بسحب الجيش السوداني من منطقة أبيي كان ذلك التزاما بالاتفاقات المشار إليها وبخريطة الطريق التي أعدها واعتمدها الاتحاد الأفريقي وبقرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١١) الذي أقر ذات خريطة الطريق. وقد خاطبنا مجلسكم الموقر في حينه بهذا الخصوص، مما يؤكد مدى التزامنا الكامل بتنفيذ هذه الاتفاقات المتعلقة بمنطقة أبيي والترتيبات الأمنية للحدود، بما في ذلك إنشاء المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، وتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وقد عكست تقارير الأمين العام الدورية عن أبيي مدى التزام حكومة السودان فيما يتعلق بإنشاء هذه الآليات.

إن مجلسكم الموقر يدرك جيدا أن أي محاولة تهدف إلى فرض حلول متعجلة في منطقة أبيي، أو تشير إلى أي تراجع عن تطبيق تلك الاتفاقات، أو أي محاولة للالتفاف عليها، سوف تكون كارثية على الأوضاع في أبيي ولن تؤدي إلا إلى تأزيم الموقف وتعقيده. لذلك، نأمل قبل كل شيء أن يتمكن أخوتنا في دولة جنوب السودان من تجاوز الأوضاع الراهنة التي نتمنى أن يتجاوزوها في أسرع وقت ممكن، ونسعى لذلك، لكي نتمكن من تجاوز حالة الجمود التي تكتنف إنشاء هذه الآليات. نحن جادون في تجاوز حالة الجمود التي تكتنف هذه الآليات والتي كنا دائما حاضرين فيها بممثلين على كافة

المستويات لتهيئة مناخ يسوده التعايش السلمي والتعاون بين المجموعات السكانية بما يمكن الرئيسين من تسوية الوضع النهائي للمنطقة بصورة آمنة ومستقرة ومستدامة. وفي هذا السياق، نذكر مجلسكم الموقر بالكيفية التي يتعامل بها السودان وقيادته، الممثلة في فخامة السيد رئيس الجمهورية عمر حسن أحمد البشير، مع الصراع الدائر في دولة الجنوب منذ البداية انطلاقا من الحرص الكامل على استعادة الأمن والاستقرار في دولة الجنوب لأن أمن واستقرار دولة الجنوب هو أمن واستقرار السودان فنحن نتأثر سلبا وإيجابا كوننا دولتين جارتين شقيقتين، الأمر الذي يؤكد في كل مرة بوضوح أن السودان هو الطرف الأحرص من أي جهة أخرى على تحقيق ذلك الاستقرار في الجنوب. لذلك فإننا قبل إجراء الاستفتاء بشأن تقرير مصير الجنوب، كنا ندرك جيدا أن جنوب السودان، إذا ما انفصل عن السودان، فلن ينتقل إلى قارة أخرى، بل سنكون دولتين جارتين بحكم الجغرافيا وبحكم التاريخ وبحكم الروابط المشتركة، مما يستوجب علينا العمل تطوير علاقات من التعاون المشترك بين البلدين وإقامة أواصر الإخاء والتواصل التي تربط بين الشعبين الشقيقين. لذلك، عقدنا العزم على أن نتمكن خلال فترة ولاية بعثة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وهي فترة أربعة أشهر ونصف، وفقا للقرار الذي اتخذتموه، من إحراز تقدم على صعيد إنشاء هذه الآليات الإدارية والأمنية المؤقتة في أبيي، آملين أن نتمكن في أسرع وقت ممكن من التوصل إلى تسوية وضعها النهائي لما يحقق الأمن والاستقرار.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل جنوب السودان.

السيد دينق (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي، يسعدني جداً ويشرفني مخاطبة مجلس الأمن مرة أخرى تحت قيادتكم بشأن قضية ذات أهمية كبيرة وتشكل مصدر قلق بالغ لبلدي، ولي شخصيا، أي الوضع المتأزم في أبيي. وبما أنني تكلمت في مناسبات عديدة حول الوضع في أبيي، ودور قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، سأتوخى الإيجاز في بياني هذا.

نرحب ترحيبا صادقا بتقرير الأمين العام (S/2015/77) وبتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة وباتخاذ القرار ٢٢٠٥ (٢٠١٥) في وقت سابق. إن تقرير الأمين العام والقرار يعالجان القضايا الحاسمة الأهمية بالنسبة للأمن والرفاه العام لسكان أبيي.

وكما قلت مرارا وتكرارا، فإن نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ربما كان أهم تطور إيجابي بالنسبة لسكان المنطقة في عقود. لقد كان من المعتاد أن تتعرض أبيي لهجمات بلا رادع من جهة الشمال، أدت إلى تفريغ المنطقة فعليا من السكان الذين حيث فروا إلى الشمال والجنوب التماسا للسلامة. ونعرب عن امتناننا الشديد للأمم المتحدة وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية على التحول التاريخي الكبير الذي تمثل في عكس مسار الحالة. كما نقدر الدور الذي يؤديه القادة المتعاقبون على قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والدور الذي يقوم به الرجال والنساء الشجعان التابعون للبعثة. ونغتنم هذه الفرصة للترحيب بتعيين الرئيس المدني لبعثة قوة الأمم المتحدة الذي نتوقع منه العمل في شراكة وثيقة مع قائد القوة وغيره من أصحاب المصالح في حالة أبيي.

بينما نسلم مع بالغ التقدير بالدور الإيجابي الذي تؤديه القوة الأمنية المؤقتة لأبيي، وباستمرارية التزام مجلس الأمن، والأمين العام والأمانة العامة بتعزيز حماية ورفاه شعب المنطقة، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتشديد على عدد من المسائل

أولا، لا يمكن أن أكون مبالغا إن قلت أنه بالرغم من أن حكومة جنوب السودان وعددا من الجهات الفاعلة الدولية تقوم بكل ما في وسعها لتقديم المساعدة إلى الناس في منطقة

أبيي الذين يعانون من فراغ من حيث مسؤولية الدولة عن توفير الحماية وتقديم الخدمات لهم. وثانيا، على الرغم من الجهود البطولية التي تقوم بها القوة الأمنية المؤقتة لأبيي، كما تبين ذلك تقارير الأمين العام الموثوقة، لا تزال المنطقة تعاني من ارتفاع مستويات انعدام الأمن، مع تكرار أعمال القتل وسرقة الماشية والتحرش البدني العام. وثالثا، يحصل كل ذلك مع إفلات مطلق من العقاب على جميع الاغتيالات التي ارتكبت في المنطقة طيلة عقود، ولم يحدث أن أُلقي القبض على متهم واحد وجرت محاكمته ومعاقبته. وهذا بطبيعة الحال منع المشردين من أبناء قبيلة دينكا نقوك من العودة إلى المنطقة رغم النداءات المتكررة للقيام بذلك. ونهيب بالمجتمع الدولي مضاعفة جهوده بصورة أنجع لسد هذه الفجوة في الحماية والمساعدة

ولا بد من اتخاذ خطوة إيجابية في هذا الاتجاه لتحديد مصادر انعدام الأمن والمخاطر التي تهدد الأرواح من دون غموض أو مساواة في ميزان الأخلاق. وعلى الرغم من أن التقرير الأخير للأمين العام قد كشف، بوضوح ودون لبس، الهجمات التي شنت على أفراد قبيلة دينكا نقوك، إلا أن القرار وللأسف يعتمد على الممارسة القديمة المتمثلة في التزام الحياد، والتي تطمس الحقائق والمسؤولية الملازمة. فعلى سبيل المثال، فإن عبارة

> ”وإذ يدين بشدة الهجمات التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة، ويدعو إلى التحقيق في هذه الهجمات بشكل سريع ووافٍ ومحاسبة المسؤولين عنها“ (القرار ٢٢٠٥ (٢٠١٥)، الفقرة الرابعة عشرة من الديباجة)

تبدو كما لو أن هذه الهجمات قد شنتها القبيلتان، وهذا ليس هو الحال. وبصورة مماثلة،

> ”وإذ يعرب عن تصميمه على منع تكرر العنف ضد المدنيين أو تشريدهم، وعلى تحاشي التزاع القبلي“ (المرجع نفسه، الفقرة الخامسة عشرة من الديباجة)

ذلك يعطي الانطباع بأن القبيلتين تتحملان المسؤولية، بينما من الموثق جيدا أن الهجمات التي شُنت في المنطقة كانت أحادية الجانب مرة أخرى، ”يعرب عن القلق إزاء القرار الذي اتخذته قبيلة دينكا نقوك بإجراء استفتاء من جانب واحد“، في حين أنه فقط ”يحيط علما ... بأن حكومة السودان بدأت الأعمال التحضيرية لتنظيم انتخاباتها الوطنية في أبيي“ (المرجع نفسه، الفقرة الثامنة عشرة من الديباجة). لا يمكن أن يعتبر ذلك حيادا. وأخيرا، ”رفض التصاريح الأمنية، والحالة الأمنية المتوترة في المنطقة القريبة من كادقلي“ (المرجع نفسه، الفقرة التاسعة من الديباجة). تظهر تلك العبارة على أنها مسؤولية مشتركة، في حين أنها تحدث داخل السودان. ولا يمكن إيجاد معالجة مناسبة إلا إذا تم تحديد مصدر المشاكل بصورة موثوقة، ونأمل أن تأخذ مشاريع القرارات في المستقبل هذه الشواغل بعين الاعتبار

على الرغم من أن حسن النية في تنفيذ جميع الاتفاقات بين السودان وجنوب السودان لتسوية الحالة في أبيي أمر أساسي، فإن أمن المنطقة في نهاية المطاف يقوم على استعادة العلاقات السلمية وعلاقات التعاون التي كانت قائمة بين قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية. وفي حين أن الحالة تضررت بشدة جراء الصراعات المسلحة، فقد عقدتها أيضا علاقة القبيلتين بالخرطوم وجوبا. وبتوفر النية الحسنة لدى أصحاب المصالح الرئيسيين، يمكن أن تتحسن الحالة كثيرا، وفي النهاية تطبيعها لصالح جميع الأطراف المعنية. ولا بد من اتخاذ خطوات بسرعة من أجل تيسير الحوار والمصالحة والتعايش والتعاون بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية. وفي هذا الصدد، نرحب بالدعوة إلى اتخاذ تدابير تهدف إلى طي صفحة اغتيال زعيم قبيلة الدينكا

نقوك، بما في ذلك من خلال نشر تقرير لجنة الاتحاد الأفريقي المعنية بالتحقيق في الاغتيال وتيسير الأساليب التقليدية لحل هذه الصراعات

بينما يجب إعادة تأكيد وضمان الحقوق التقليدية لقبيلة المسيرية في الحصول على المياه والوصول إلى المراعي، يجب وقف خطط وإجراءات حكومة السودان المبلغ عنها لإعادة توطين البدو الرحل في أراضي قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك، على النحو الذي حددته محكمة التحكيم الدائمة في تموز/يوليه ٢٠٠٩، لأنها لا تؤدي إلا إلى زيادة حدة التوترات بين القبيلتين. وفي هذه الأثناء، إلى أن تخف حدة التوترات الحالية، تجدر الإشادة بالقوة الأمنية المؤقتة لأبيي على التدابير التي اتخذتها لتحسين الحالة الأمنية بإقامة خط فض الاشتباك بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية خلال موسم الجفاف، وتحديد الطرق الآمنة لمرور أفراد قبيلة المسيرية إلى المياه والمراعي

وثمة مصدر واضح من مصادر انعدام الأمن في أبيي، وهو وجود شرطة النفط في دفرة التي تُسمى بلغة الدينكا ''كير''. وفي الواقع، من التضاربات في المنطقة الاتجاه المتمثل في استخدام أسماء للعديد من مناطق قبيلة دينكا نقوك وضعها البدو الرحل من قبيلة المسيرية بدلا من استخدام الأسماء الأصلية الدينكية، ولم يُكتب النجاح للجهود التي بُذلت من أجل تصحيح هذا الاتجاه

أما فيما يتعلق بشرطة النفط بالتحديد، فنرحب بتأكيد مجلس الأمن:

''ويكرر تأكيد مطالبته بأن تعمل حكومة السودان فورا ومن دون شروط مسبقة على نقل شرطة النفط في دفرة من منطقة أبيي'' (المرجع نفسه، الفقرة ١٠).

وبدلا من ذلك، ينبغي أن تُكلف القوة الأمنية المؤقتة لأبيي بمراقبة وحماية الآبار والمنشآت في المنطقة

تمس الحاجة إلى تعزيز أمن المنطقة الواقعة شمال بلدة أبيي، وتشجيع السكان المشردين على العودة إلى مواطنهم الأصلية، وتقديم الخدمات الأساسية لهم، وتحقيق استقرار الحالة، ريثما يتم التوصل إلى حل للوضع النهائي لمنطقة أبيي. وفي هذا الصدد، نرحب بمزيد من التقدير بما جاء في القرار بأن المجلس،

''يسلم بأن عدم وجود مشاريع إنمائية وعدم القدرة على توفير الخدمات العامة الأساسية يؤثر سلبا على سكان أبيي، ويناشد حكومة السودان وحكومة جنوب السودان والجهات المانحة أن تدعم جهود إعادة الإعمار وبناء القدرات''(المرجع نفسه، الفقرة ٢٠).

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ينبغي حث حكومة السودان على أن تخصص للمنطقة نسبة مئوية متفق عليها من إيرادات النفط المنتج في منطقة أبيي، والاتفاق على آلية للمراقبة والدفعات.

كذلك يقتضي الأمر تناول مسألة الفراغ الإداري في أبيي على جناح السرعة. إن أبيي تتطلب وتستحق الترتيبات التي تكفل تمتع الدينكا نقوك بالحكم الذاتي المستقل، بنفس الطريقة التي تتمتع بها قبيلة المسيرية بإدارة مقدراتها في منطقتها. ويمكن أن يُستكمل هذا بوضع ترتيبات خاصة لمعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك، كما هو الحال الآن فيما يتعلق بلجنة الرقابة المشتركة في أبيي

في الختام، اسمحوا لي أن أكرر نقطة أثرتها في وقت سابق. بالنظر إلى الانعدام الواضح للحماية والمساعدة من جانب الدولة لقبيلة دينكا نقوك في أبيي، فإن المجتمع الدولي مدعوّ على وجه الاستعجال إلى التدخل وملء الفراغ. وقد أنجز الكثير ومازال قيد الإنجاز، لا سيما من خلال القوة الأمنية، ولكن هنالك حاجة إلى القيام بالكثير أيضاً. فالتخلي عن المنطقة لم يعد من الخيارات المطروحة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان للإدلاء ببيان آخر.

السيد حسن (السودان): أخذت الكلمة مرة أخرى فقط لتقديم مجرّد توضيح قصير فيما يتعلق بوجود شرطة المنشآت النفطية في حقل الدفرة في أبيي. نحن أكّدنا، والآن أنا أؤكد من هذا المنبر، أن وجود شرطة المنشآت النفطية في منطقة أبيي هو رهن بإنشاء جهاز الشرطة المشترك المتفق عليه. ومتى ما أنشأنا دائرة شرطة أبيي، أي بمجرّد إنشائها، فسنقوم بسحب شرطة المنشآت النفطية. ثانياً، شرطة المنشآت النفطية لم تغادر حقل الدفرة النفطي ولا بمتر واحد، ظلّت داخل الحقل.

الأمر الثالث هو البيئة غير الآمنة في أبيي، نحن أيضاً نتأثّر بعدم وجود الاستقرار وحريصون تماماً كما أشار أخي السفير الدكتور فرانسيس. فنحن حريصون على إنشاء هذه الآليات بأسرع وقت لأن عدم الاستقرار هو أمر مهدد لنا أيضاً. إنه ليس مهدداً لطرف دون الآخر. وقد تعرّضت منشآت الدفرة النفطية لثلاث محاولات تخريب خلال الفترة الماضية. ولهذا السبب ظللنا نبقي على قوات الشرطة وهي شرطة غير مسلّحة، إنه وجود رمزي فقط للحفاظ على أمن المنشأة النفطية. ومتى ما أنشأنا جهاز شرطة أبيي، فإن حكومة السودان سوف تسحب فوراً هذه القوات الشرطية الموجودة في منطقة أبيي.

الرئيس (تكلم بالصينية): لم يعد ثمة من أسماء في قائمة المتكلمين.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.